المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي في الوطن العربي

أ/ فوزي نور الدين
كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

لقد ارتبط المواطن العربي بالمشاركة السياسية منذ مرحلة الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار, حيث كان العمل السياسي من داخل حزب أو حركة سياسية في غالبية التجارب العربية هو المدخل الأكثر أمنا وضمانا للانخراط في مواجهة الاستعمار. إلا أن المشاركة بعد المرحلة الوطنية تحمل بالضرورة معنى آخر, إذ تصبح هي تلك المساهمات في الحياة السياسية خصوصا من خلال العملية الانتخابية سواء بالترشح أو التصويت.

ويرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة أساسية للمشاركة, حيث أن هناك اعتراف شبه عالمي بهذه الطريقة.

Résumé:

La participation politique du citoyen arabe est née pendant la lutte nationale contre le colonialisme.

Cependant l'activité a` l'intérieur du parti ou mouvement politique dans la majorité des expériences arabe a été le domaine le plus sur et garanti pour l'adhésion en face du colonialisme.

Cependant la participation après la période nationaliste prend un autre sens qui devient la participation a`la vie politique surtout et plus particulièrement à partir du scrutin soit par candidature ou vote.

L'analyse politique conçoit que le vote est un élément essentiel de la participation qui a été un renommé mondial.

المنارة للاستشارات

مقدمـــــة:

تمثل المشاركة السياسية مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية،و يقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية بمفهوم المواطنة.

لقد ارتبط المواطن العربي بالمشاركة السياسية منذ مرحلة الكفاح الوطني في مواجهة الاستعمار، حيث كان العمل السياسي من داخل حزب أو حركة سياسية في غالبية التجارب العربية هو المدخل الأكثر أمنا وضمانا للانخراط في مواجهة الاستعمار. إلا أن المشاركة بعد المرحلة الوطنية تحمل بالضرورة معنى آخر، إذ تصبح هي تلك المساهمة في الحياة السياسية خصوصا من خلال العملية الانتخابية سواء بالترشح أو التصويت.

و يرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة أساسية للمشاركة ، حيث أن هناك اعترافا شبه عالمي بهذه الطريقة.غير أن هناك طرقا أخرى للإلتزام السياسي النشيط، بعضها يعبر بشكل خاص على حد أدنى من الاهتمام (قراءات، مناقشات...)، وبعضها الآخر يتجسد في الانتساب إلى منظمات اجتماعية أو سياسية، وبعضها أيضا يعبر عن إرادة قوية أحيانا بالمشاركة في القرار العام (الإضرابات ، المظاهرات...)، وبعضها أخيرا يهدف حتى إلى رفض اللعبة الطبيعية للمشاركة المؤسساتية ليحل محلها مشاركة على أسس جديدة كليا (العنف السياسي...).

و هذا ما يفترض قيام المشاركة السياسية السلمية على شروط أهمها : قيام الدولة على قوانين واضحة-ضرورة سيادة الثقافة الديمقراطية- قيام الأنظمة السياسية على ترسيخ معنى الديمقراطية في الحياة السياسية عبر التأكيد العملي على قيم الحرية والمساواة والتعددية السياسية...

نتناول بالتحليل في هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية من خلال المحاور الرئيسية التالية:1-المشاركة السياسية طبيعتها وأهدافها.

2-أشكال المشاركة السياسية.

3-معوقات وآفاق المشاركة السياسية في الوطن العربي.

أولا مفهوم المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية أهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية كقيمة عليا، حيث تقترن المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية بمفهوم "المواطنة"

و المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها:" حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم"[1] .

المنارة للاستشارات

و يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها: "مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية"[2].

و يعرفها بعض الباحثين بأنها:"العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"[3]. ويقترب هذا التعريف من القول بأن المشاركة السياسية هي :"تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[4].

و يجب أن نميز في هذا الخصوص بين المشاركة بهذا المعنى وبين الاهتمام من ناحية والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية، فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا، وسواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا، فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة.

أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، وبحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي، هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل وكذلك المشاركة تفرضه[5]. وعموما توجد عدة طرق لضبط مضمون مفهوم المشاركة السياسية منها[6]

– المقاربة الأولى تستند إلى فكرة ممارسة القوة السيدة : كما في النظرية السياسية الكلاسيكية وهذا التعريف يعبر عن ضرورة الإلتزام النشيط في الشؤون العامة، وقد عرف خطوة كبيرة جدا في فرنسا في عهد الثورة الكبرى.

– أما المقاربة الثانية: فهي مقاربة قانونية تضع قائمة للحقوق المدنية المرتبطة بهذا الامتياز والمنصوص عليها دستوريا، وفيها نجد حق التصويت، والترشيح للانتخاب، وإمكانية خدمة الدولة في الإدارة والقوات المسلحة.

– أما المقاربة الثالثة: فهي التي تجريها التحقيقات ذات الطابع التجريبي والتي تهدف للإحاطة بصفات "المواطن الصالح" التي على رأسها الانتساب لسوك أخلاقي، والشعور بالولاء الوطني، ثم تأتي فكرة الإلتزام السياسي النشيط.

أسس المشاركة السياسية

تقوم المشاركة السياسية على مجموعة من الأسس والمبادئ يجملها البعض في المبادئ التالية[7]:

المنارة للاستشارات

1 – لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط، أي بين أفراد من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

2 – يجب أن تكون المشاركة في اتخاذ القرار واسعة النطاق، بحيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين وليس مشاركة الصفوة فقط.

3 – كما أن الخيارات السياسية الأساسية وخطط التنمية يجب أن تشارك في وضعها ومناقشتها مختلف الشرائح من المواطنين.

4 – يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة إلى جانب المشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

ثانيا : مجالات وأشكال المشاركة السياسية.

تتعدد مجالات المشاركة السياسية، وتأخذ أشكالا ومسالك تختلف باختلاف النظم، غير أنه يظل هناك ما هو مميز لها عبر المجتمعات، وهي تنطوي على عدد من الأنشطة السياسية كالتصويت، والعضوية في التجمعات السياسية، وعضوية الأحزاب...الخ

و هناك من يرتب هذه المجالات ترتيبا تنازليا كما يلي [8]:

تقلد منصب سياسي أو إداري. السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

العضوية في التنظيمات السياسية. المشاركة في الاجتماعات السياسية.

المشاركة بشكل غير رسمي في مناقشة أمور السياسة العامة.

التصويت في الانتخابات.

و هناك من يطرح سلوكيات أخرى تعني مستوى ما من مستويات المشاركة السياسية مثل:

– المساهمة بالتبرعات المالية. – كتابة الخطب وإلقائها.

– العمل في الحملات الانتخابية لصالح حزب أو للصالح العام.

إن تعدد هذه المجالات يعتمد على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تسود المجتمع.

و يرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة أساسية للمشاركة، حيث يسود اعتراف شبه عالمي بهذه الطريقة إلا أن هناك طرقا أخرى للإلتزام السياسي النشيط، بعضها يعبر بشكل خاص على حد أدنى من الاهتمام بالأمور العامة (قراءات،مناقشات...) وبعضها الآخر يتجسد في الانتساب إلى منظمات اجتماعية أو سياسية، وبعضها أحيانا يعبر عن إرادة قوية أحيانا، بالمشاركة في القرار العام، على سبيل المثال: الاضطرابات، والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكام، وبعضها أخيرا يهدف حتى إلى رفض اللعبة

المنارة للاستشارات

الطبيعية للمشاركة المؤسساتية ليحل محلها مشاركة على أسس جديدة كليا (العنف السياسي...)[9].

من هذا المنطلق يصنف البعض الأفعال أو الأنشطة السياسية للأفراد إلى نوعين:

النوع الأول: ويمثل الأنشطة التي تتفق مع القواعد المقررة، وتضم التصويت، والاشتراك في التجمعات السياسية والأحزاب...

النوع الثاني: ويمثل الأنشطة التي قد لا تتفق مع القواعد كالجماعات المتطرفة، والثورات والحركات السياسية المناوئة[10] .

و بهذا الشكل تصبح المشاركة ذات معنى أشمل، إذ هي "كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار الحكام على المستويات الحكومية، محلية أو وطنية[11].

و هذا التحديد يجعلنا نلحق بعالم المشاركة السياسية ممارسة المعارضة بكل أشكالها بدءا من التعبيرات السلمية المضادة للحكومات إلى ممارسة العنف، كما يمكن إلحاق ممارسة الحكم بالمفهوم نفسه.

و هكذا لا تقتصر المشاركة، في الديمقراطيات المعاصرة على النشاط الانتخابي، وإن كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد. فهي تعبر عن نفسها بأشكال أخرى مندمجة تماما باللعبة السياسية أو بالعكس معارضة لها. ويوجد في هذا الصدد انقطاع أساسي بين الأساليب المسماة ب"الاتفاقية" والأساليب "العنيفة"

ثالثا: المشاركة الشعبية والسلوك الانتخابي.

إن أهم الوظائف الدقيقة للمشاركة الشعبية يمكن اختصارها في وظيفتين:

الأول: هي إقرار شرعية الحكام، الأمر الذي ينجم عنه تسهيل ممارستهم للسلطة، إن قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية تبدو أعلى جدا من قدرة عمليات التصويت المجردة من أي مظهر من مظاهر الاختيار، والتي يوجد فيها تشريع رسمي وحيد.

أما الوظيفة الثانية للمشاركة الشعبية فتكمن في التدخل في اختيار الحكام، أين يكون للناخب حرية تامة في اتخاذ القرار. والواقع أن الناخبين في الديمقراطيات التعددية الحديثة، يحكمون بين المرشحين الذين تقدمهم التشكيلات السياسية، ويحتفظون دائما بإمكانية إثارة التناوب في السلطة، إما بتفضيلهم إعادة انتخاب الأغلبية الحاكمة أو بتحويلها إلى أقلية[12].

المنارة للاستشارات

و يأتي تركيزنا على السلوك الانتخابي والأدوات السياسية الفاعلة فيه من موقع تأكيدنا أن السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي يمكن لنا من خلال تحليله أن نتعرف على أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب مما يسمح بتفكيك مفهوم المشاركة وواقعها. وغالبا ما يكون الانتماء الحزبي، كانتماء إلى الحياة السياسية النشطة باعثا على مشاركة سياسية أكثر نشاطا خلافا للمواطنين غير المنتمين سياسيا، إذ تبدأ مشاركة النشطاء الحزبيين بالدعاية والتحريض من أجل استمالة الرأي العام قبل أن تكون ممارسة فردية لحق التصويت.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي ومعدلات التصويت زيادة على دور الأحزاب، فإن البعض يحصرها في عاملين أساسيين هما[13]:

أهمية سياسة الحكومة بالنسبة للمواطن.

مدى وصول المعلومات إلى المواطن.

بالنسبة للعامل الأول، يمكن القول أنه بالرغم أن كل مواطن معرض لأن يتأثر بسياسة الحكومة إلا أن هناك بعض الجماعات تتأثر أكثر من غيرها سلبا أو إيجابا. ومن أمثلة ذلك: موظفو الدولة الذي تتأثر أوضاعهم الاقتصادية وحياتهم العملية بسياسة الحكومة، وكذلك الجماعات التي تعاني من ضغوط اقتصادية شديدة لا يمكنها مواجهتها فإنها تعتمد على المبادرة الحكومية لحل مشكلتها.

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، فالمقصود أن سيولة المعلومات بين المجتمع والسلطة توفر مناخا مناسبا للمشاركة السياسية، في حين أن صعوبة إدراك القضايا السياسية وصعوبة نقلها إلى المواطنين تؤثر على معدلات التصويت والمشاركة السياسية.

مكانة التصويت :

هناك من يعتبر التصويت هو الشكل الرئيسي من أشكال المشاركة السياسية ومع التسليم بأهمية مكانة التصويت كمؤشر للمشاركة السياسية، فإنه في الخطأ إغفال الأشكال الأخرى المعبرة عن المشاركة السياسية، حيث أن الشكل الواحد قد يحتوي ضمنا على نشاط آخر ، فالعضوية في الحزب مثلا قد تندرج من مجرد العضوية العادية إلى العضوية النشطة حيث المشاركة في الحملات الانتخابية وكتابه الخطب وعمل اجتماعات وتبرع بالمال...الخ

بينما التصويت مثلا قد يقف عند التصويت في أوقات الانتخابات، وقد لا يعد في الآن نفسه معيارا يعتمد عليه في بعض المجتمعات كالمجتمعات في العالم الثالث حيث تظهر بوضوح الصورة السلبية للمشاركة السياسية.

المنارة للاستشارات

إن عزوف النسبة الأكبر من المواطنين عن عملية التصويت قد يعكس اهتمام المواطنين بأعمال أكثر أهمية من انشغالاتهم السياسية، أو قد يكون نتيجة للظروف التي تحيط بالمجتمعات كالعصبيات مثلا أو تزوير الانتخابات من قبل أجهزة النظام الحاكم.

لهذا يرى البعض أن الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية (تولي منصب سياسي، العضوية في حزب معين أو الجمعيات الثقافية، أو الاشتراك في المظاهرات...) تعبر بصورة أكثر اقترابا عن حقيقة المشاركة.

رابعا: الاتجاهات الاجتماعية نحو المشاركة السياسية.

يصنف بعض العلماء المشاركين أنفسهم في شرائح اختلفت في تباينها بتباين هؤلاء العلماء، فملبرات (Milbrath) على سبيل المثال قصر هذه الشرائح على ثلاث هم : المتفرجون والمشاركون والمجادلون[14]. بينما يعد تصنيف فيربا وني (Verba et Nie) أكثر استيفاء لأنواع المشاركين سياسيا، حيث ذكر ست شرائح هي على التوالي:

1-غير النشطين كلية 2-متخصصو التصويت.

3-النشطون المحدودون 4- الجماهيريون.

5-المشاركون في الحملات 6-النشطون كلية[15].

أما أولسن (Olsen) فقد وضع نموذجا آخر يتكون من ست شرائح أيضا للمشاركين سياسيا، غير أنه لا يعتمد على السلوك السياسي الصريح للإنسان، كما في النموذج السابق- وإنما على أساس كل نشاط على المستوى المعرفي أو السلوكي، صريح أو ضمني يؤثر فعليا على النظام السياسي أو لا يؤثر. وشرائح أولسن الست هي على التوالي : 1-القادة 2-النشطون 3-المتصلون بالحياة السياسية 4-المواطنون 5-الهامشيون 6 -المنعزلون[16].

و أمام كل من هذه الشرائح وضع أولسن فقرة شارحة للمفهوم، ثم تحديدا إجرائيا للسلوك الذي يرتبط به، كما يوضحه الجدول التالي[17] :

المنارة للاستشارات

مسلسل	الشريحة	التعريف	المتغيرات الإجرائية
1	القادة	هؤلاء الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر في الحكومة	هؤلاء الأشخاص قد يخدمون كأعضاء في مجلس عام، أو لجنة أو ما شابه ذلك أو قد ينتخبوا لوظيفة عامة سياسية
2	النشطون	هؤلاء الذين يشتركون في الأعمال السياسية في إطار التنظيمات الخاصة.	هؤلاء أحيانا قد يؤدون أعمالا تطوعية أو يكون لهم مكتبهم في حزب سياسي أو يشتركون مباشرة في بعض الأنشطة السياسية التي تدار بواسطة جمعية تطوعية قد تكون اجتماعية أو سياسية.
3	المتصلون بالحياة السياسية	هؤلاء الأفراد يستقبلون وعلى اتصال بالمعلومات والاهتمامات والمعتقدات والقيم السياسية.	عن طريق حضور اجتماعات سياسية. واتصالهم قد يكون بكتابة المقالات السياسة، أو مخاطبة الكتاب، في الجرائد اليومية.
4	المواطنون	هؤلاء الأفراد الذين يقومون بمسؤولياتهم المتوقعة، لكنهم ليس لهم أدوار في السياسة.	هؤلاء لديهم المعلومات عن النظام السياسي والأحداث السياسية الجارية، لهم آراؤهم حول الأحداث الجارية، قد يكون لهم اهتمامات حزبية ، يهتمون بإعطاء صوتهم في بعض الانتخابات على الأقل في نصف هذه المناسبات
5	الهامشيون	هؤلاء الأفراد يملكون أقل قدر من الاتصال بالنظام السياسي.	هؤلاء يتعرضون لأقل قدر من الأخبار السياسية.
6	المنعزلون	تتحدد مشاركة هؤلاء الأفراد في السياسة ما بين النادر والانعدام التام.	هذه الفئة تضم كل هؤلاء الأفراد الذين لا يندرجون تحت أي من الشرائح السابقة.

المنارة للاستشارات

و بصورة عامة، فإننا عندما ننظر إلى المجتمع السياسي كحقيقة كلية ونحاول تحديد شرائحه من حيث المشاركة، وما قد يرتبط بها من اهتمام وتفاعل يمكن التمييز بين أربع شرائح هامة[18]:

شريحة أولى تضم "المشاركين": أي الأفراد الذين يمارسون حقوقهم السياسية، ويتصفون بالاهتمام بما يجري حولهم من أحداث ووقائع، ولديهم الشعور بالثقة بالذات والقدرة على التأثير في العملية السياسية، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب. وهم أعضاء في التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة.

شريحة ثانية تضم "المهتمين" : أو ما يمكن وصفهم بالمتابعين، هم مشاركون بالمعنى الضيق يقومون بالتصويت في العملية الانتخابية، ومناقشة الأحداث العامة والاهتمام بالتطورات السياسية.

شريحة ثالثة تضم "السلبيين" وغير المهتمين: هم من لا وعي لهم ولا اهتمام لديهم بما يجري حولهم من وقائع سياسية، تعتصرهم مشكلات الحياة اليومية، وتتركز حياتهم حول الوقائع والأحداث غير السياسية.

شريحة رابعة تضم "المتطرفين السياسيين": هم تلك الشريحة من الأفراد الذين يقومون بالمظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب والتخريب والاغتيالات السياسية.

خامسا : محددات المشاركة السياسية الشبابية.

تتمثل محددات وخصائص المشاركة السياسية الإيجابية للشباب في الآتي :

الفعل (Action): بمعنى الحركة النشطة للجماهير الشبانية في اتجاه تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف.

التطوع (Voluntary): بمعنى أن تقدم جهود هؤلاء الشباب طواعية وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تأثير ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

الاختيار (Choice) : وهو إعطاء الحق للمشاركين الشباب بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين، والإحجام عن هذه المساندة وذلك التعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة[19].

أما الأشكال السلبية للمشاركة السياسية للشباب فتتحدد بمجموعة من العوامل أو بثلاثة أبعاد لها صلة بالاغتراب السياسي كحالة من التناقض قائمة بين ذات الفرد وبين

المنارة للاستشارات

مؤسسات النظام السياسي والقائمين على زمام السلطة والعملية السياسية ذاتها. هذه الأبعاد هي :

انعدام المعنى: حيث تعني عدم قدرة الفرد على التمييز بين الخيارات السياسية ذات المعنى، أو أن الخيارات نفسها غير ذات معنى، كافتقاد الانتخاب أو الانتماء للحزب المعني.

انعدام القوة السياسية: أو بمعنى آخر انخفاض الكفاءة السياسية، حيث يشعر الفرد بعدم قدرته على التأثير في تصرفات السلطة الحاكمة وقراراتها.

العزلة السياسية: ويقصد بها رفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يدين بها غالبية أفراد المجتمع[20].

و هكذا ترتبط هذه الأبعاد الثلاثة بالغربة السياسية، وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية نجد الاغتراب السياسي والذي يتمثل في شعور الفرد (الشباب) بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى التقليل من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في مجتمعه.

أما النوع الثاني من محددات المشاركة السياسية السلبية فيتمثل في عامل فقدان الثقة السياسية، إذ يوجد اتفاق عام على أن الثقة السياسية (الثقة في الحكومة) مهمة للنظام السياسي، لأنها تمد الصفوة السياسية فيه بحرية التصرف والاختيار وفقا للموقف وعندما تتدهور الثقة فإن ذلك قد يؤدي إلى فشل النظام السياسي الموجود.

و هكذا تتمثل السلبية السياسية لدى الشباب وأفراد المجتمع عموما في اللامبالاة وعدم الاهتمام بالحياة السياسية والاجتماعية، ثم الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة قياداته، والنظر إلى العمل السياسي على أنه عمل رديء وأن السياسة (لعبة قذرة) على حد تعبير الأمريكي ماكبرايد ، وأن الثقة في رجال السياسة أمر مستحيل..

و يفصل البعض في الأسباب التي تقف وراء عزوف الشباب عن المشاركة السياسية الإيجابية واتخاذه موقفا سلبيا أو لا مباليا تحت تأثير الغربة أو الاغتراب السياسي، فيذكرون الأسباب التالية[21]:

ما يتوقعه البعض من نتائج تتسبب فيها مشاركته في النشاط السياسي في مجتمعه، كأن يشعر الفرد بالخوف على حياته أو على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية أو مركزه المهني من جراء اشتراكه في السياسة.

المنارة للاستشارات

قد يرى البعض أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة أو مفيدة، وأن هناك فجوة بين القول والفعل في المجتمع، مما يدفع الشباب إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية.

غياب عوامل الاستشارة الجماهيرية والمنبهات السياسية، ويرتبط هذا بوسائل الإعلام الجماهيرية ودورها في الحياة السياسية، كما يرتبط بطبيعة التنشئة السياسية السائدة في المجتمع.

المناخ السياسي العام، ويرتبط هذا بالتنظيمات والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع، وبالدستور وطبيعة النظام الحزبي السائد.

و بصورة عامة فإن المشاركة السياسية للشباب تتأثر بمجموعة من العوامل الشخصية والبيئية، على أساس أن هناك تفاعلا وحوارا دائما ما بين الشخصية وبين البيئة في علاقتهما بالسلوك السياسي. فالعوامل الشخصية مرتبطة أساسا بمستوى الكفاءة السياسية للشباب بما في ذلك المستوى الثقافي ودرجة الاندماج المهني وحدود الوعي السياسي.

أما العوامل البيئية فترتبط أساسا بمدى الضغوط والمؤثرات التي تمارس (أو لا تمارس) لحث أو إكراه الفرد على المشاركة.

الخصائص العامة للمشاركة السياسية.

أجمع العلماء في مجال السياسة وعلم الاجتماع السياسي وعلى رأسهم لاستر ملبرات (L.Milbrath) على أن سلوك المشاركة السياسية بعامة يتحدد بعدة خصائص أهمها[22]:

أن مدى وعي المشاركة السياسية تتزايد بتزايد حجم المثيرات السياسية التي يتلقاها الفرد.

يختلف حجم هذه المثيرات السياسية باختلاف الطبقة الاجتماعية، فالفرد من الطبقة المتوسطة يتلقى مثيرات سياسية تختلف عن الطبقات الأخرى.

يختلف مستوى الاهتمام السياسي للفرد باختلاف الثقافات السياسية في المجتمعات.

الشباب أو الأفراد من المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع، والأكثر تعليما يميلون إلى الإحساس بالكفاءة السياسية ومن ثم ترتفع لديهم درجات المشاركة السياسية.

الشباب أو الأفراد الذين يشعرون بالاغتراب يميلون بدرجة أقل إلى المشاركة في السياسة، عكس الذين يشعرون بالثقة والإيجابية.

الشباب أو الأشخاص القريبون من التجمعات السياسية مثل الإعلام والقيادات ونشاط الجماعات يميلون للاشتراك في السياسة أكثر من الذي لهم مواضع حيادية.

المنارة للاستشارات

إن ثمة عوامل تؤثرفي مشاركة الشباب في الحياة السياسية نجملها فيما يلي[3]:

نوع الثقافة السياسة التي ينشأ عليها الفرد أو الشباب: فهناك ثقافة سياسية تجعل الفرد ذات اتجاه إيجابي نحو الموضوعات السياسية، وتدفعه دفعا نحو المشاركة في الشؤون السياسية، وهناك ثقافة تجعل الفرد سلبيا أو لا مبال بالعالم السياسي أو عنده تبلد سياسي.

طبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد أو الشاب في الأسر والمجتمعات والجماعات، فهي الأطراف المسؤولة عن تحصيل الوعي السياسي اللازم لعملية المشاركة السياسية.

القدرات والمهارات الخاصة التي يتمتع بها الفرد أو الشاب ومستوى تعليمه ودرجة وعيه السياسي.

وجود عدد من القيادات السياسية النابغين الواعين القادرين على الطرح السياسي والتوجيه وتأطير الشباب.

مدى الحرية وفرص المشاركة في الحياة السياسية ومساحات التوعية السياسية.

و في هذا الإطار يبرز دور القيادات الشبابية أو الجماعات الوسيطة في تكوين الاتجاهات الإيجابية تجاه المشاركة السياسية لدى شريحة الشباب. ويتضمن هذا الدور مجموعة من الوظائف والمهام نجملها في الآتي[24]:

– حصر مشكلات الشباب الناجمة عن عدم إشباع احتياجاتهم.

– مقابلة الاحتياجات المتغيرة للشباب وإحداث التعديلات اللازمة سواء في الموارد أو في البرامج والأنشطة.

– تنمية الوعي السياسي للشباب وتنمية شعورهم بالمسؤولية.

– خلق الاتجاهات التي تسمح بتعاون الشباب مع الآخرين وتنمية القيم العامة بينهم حتى يشعر الشباب بأهمية اندماجهم مع المجتمع.

– العمل على إشراك الشباب في الحياة السياسية والمساهمة في نواحيها المختلفة.

– إشراك الشباب في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم.

– تنمية روح القيادة والتبعية لدى الشباب.

– اعتماد سياسة الباب المفتوح بين القادة والشباب بغية تحقيق التواصل الفعال بين الطرفين.

سادسا : واقع وآفاق المشاركة السياسية في البلدان العربية:

إذا أردنا تحليل واقع المشاركة السياسية في الوطن العربي فبإمكاننا تسجيل المؤشرات التالية:

المنارة للاستشارات

1- تعاني المجتمعات العربية عموما اختلالا في شرائح المجتمع السياسي حيث نجد تقلصا واضحا في شرائح المشاركين والمهتمين وتضخما ملحوظا في شرائح غير المهتمين والمتطرفين.

بالنسبة لتقلص شريحتي المهتمين والمشاركين فيعود أحيانا إلى غياب المستلزمات المادية للمشاركة السياسية، وأحيانا أخرى إلى عدم توافر حرية الرأي والتعبير الكافية، وأحيانا ثالثة إلى عدم ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف مصادرها. أما تضخم شريحتي اللامبالين والمتطرفين فيعود إلى تزايد حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم وجود القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب المجتمع وكذلك انخفاض الوعي السياسي وميل المواطن العادي لتحاشي السلطة وتجنبها[25].

2- المشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية وعدم الفاعلية، حيث أن المواطن في كثير من الأوقات لا يلعب دورا حقيقيا في عملية صنع القرارات، إذ أن القرارات السياسية تتخذ بالفعل من قبل القيادات السياسية العليا ، ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة –من خلال التصويت– في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب والتزوير.

كذلك فإن الانتخابات وإن كانت رسميا مفتوحة ويتعدد فيها المرشحون والبدائل، إلا أن المعارضة تشكل في العادة أقلية ضعيفة من حيث الموارد المادية والإعلامية وغيرها من المقومات اللازمة للفوز في الانتخابات[26].

3- إن المشاركة في بعض النظم العربية أقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية، حيث تقوم النظم السياسية بتعبئة قطاعات من الجماهير لمساندة قراراتها وسياستها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والمؤتمرات والاحتفالات العامة، فتنتفي بذلك المشاركة الحقيقية النابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وإرادته وقدرته على التـــأثير فيما يتخذ من قرارات[27].

4- في معظم الحالات، لا تؤدي الانتخابات في الوطن العربي إلى تغيير جذري في السلطة، سوى حصول المعارضة على عدد من المقاعد لا يسمح لها بالتأثير الفعال في القرارات السياسية، كما أن النتائج الانتخابية تكون في أغلب الأحيان محل تشكيك من قبل الأطراف المشاركة فيها[28].

5- إن تحليل الأبعاد أو المظاهر السلبية للسلوك الانتخابي في البلدان العربية يحيلنا على مظهرين أساسيين نجدهما بنسب متفاوتة وهما :

المنارة للاستشارات

أ- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية: وهو شكل من أشكال اللامبالاة المدنية، والرفض الصريح للمشاركة السياسية، وهي تخص أساسا الأفراد الذين لا يشعرون بأنهم مندمجون في المجتمع أو لا يعترفون لأنفسهم بحد أدنى من الكفاءة السياسية.

ب- الامتناع الانتخابي : وهو ظاهرة ينبغي تمييزها عن عدم التسجيل، وهناك صيغتان أساسيتان لهذه الظاهرة على الأقل. الأولى هي صيغة الامتناع الموحي باندماج اجتماعي ضعيف من قبل فئات اجتماعية معينة، كالشباب العاطل عن العمل أو المواطنون من أصل مهاجر، فهم يعبرون بشكل سلبي عن شعورهم بأنهم غرباء عن الرهانات الاجتماعية والسياسية، أما الصيغة الأخرى فتتعلق بالعكس بأفراد مهتمين جدا بالسياسة، ومطلعين عليها ومطلعين عليها ومتنبهين لها. ويعد امتناعهم تعبيرا عن رفض الاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي-كما يبدو لهم- فهم يقدرون أنهم لن يجدوا بين المرشحين من يعبر بشكل ملائم عن تفضيلاتهم[29].

6-خلافا للدول الغربية، لا يعد تدني مستوى التعليم أو الأمية بالضرورة عنصرا مؤثرا نحو الابتعاد عن المشاركة في الانتخابات، بل نجد أن نسبة المشاركة أكبر في القرى مقارنة بالمدن، على رغم ارتفاع نسبة الأمية في الأولى، وهذا راجع إلى رغبة الإنسان القروي في مساندة مرشح ما، بدافع الولاءات القبلية والعشائرية، أو التقرب إلى السلطة إذا كان المرشح مواليها. وهذا ما يقلل من ممارسة المحاسبة من قبل الناخبين لمنتخبيهم ، وغالبا ما يتكرر ترشيح الشخص نفسه لمرات عدة في الدائرة الانتخابية نفسها[30].

و يفترض قيام المشاركة السياسية عموما -داخل المجتمع وداخل الأحزاب مجموعة من العوامل وفق ما تقتضيه مقومات الدولة الحديثة، وعلى رأس هذه العوامل [31]:

قيام الدولة على قوانين واضحة لا تترك مجالا للبس، وهذا ما يمكن أن يتعزز بوجود قضاء مستقل وهيئة دستورية تشرف على مراقبة دستورية القوانين وتمارس عملها باستقلال ونزاهة، حيث يسود في المجتمع احترام القوانين والاحتكام إليها.

ضرورة سيادة ثقافة ديمقراطية أو وعي ديمقراطي على الأصح، إذ من دون سيادة ثقافة ديمقراطية تعتمد الإيمان بمواطنة المواطنين وتكون متقاسمة بين الحاكمين والمحكومين كأساس لأي حكم شرعي يقوم على "رضى المحكومين" لا يمكن الحديث عن سلامة واقع المشاركة السياسية.

و من المؤكد هو أن المشاركة تكون أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفا إلى تأسيس حياة ديمقراطية داخلية أكثر، فالمشاركة لا تتحقق في بلدان الحكم المطلق، بل وحده البلد الذي يعتمد الاقتراع التنافسي يمكنه أن يكون مجالا لها، فالنظام الانتخابي جاء

المنارة للاستشارات

أصلا من أجل تحرير الفرد وتحرير ممارسته وتعبيره عن المشاعر العدوانية مهما كانت أصولها، بل وتحويل هذه العدوانية من عدوانية سلبية إلى عدوانية إيجابية، وفي مثل هذه الحالات تكون المشاركة السياسية أكثر حيوية، إذ يعتقد المشاركون أنهم يستطيعون تحقيق تغييرات كبيرة بمشاركتهم أما عدم مشاركتهم فهي في نظرهم تؤدي إلى التفريط بأهداف يكون تحقيقها ممكنا.

إن كل هذه العوامل تجعل المشاركة حية وفعالة، لا مجرد مشاركة سلبية لا تساعد إلا على تزكية الأوضاع التي تكون قائمة

خاتمة :

إن دولة القانون تتأكد عندما تصبح المشاركة قائمة وفعالة، وعلى رغم كل المشاهد المؤكدة لتعثر تحقق هذا الرهان في مطافات تحول المجتمع العربي، فإن تحقق خطوات إصطلاحية في أقطار عدة يوحي بتقدم تظل صيانته مشروطة بإرادة قوى المجتمع السياسي وقوى المجتمع المدني أيضا، هذه القوى التي تمثل الحكم الأقوى في كل تحول ممكن. إذ أنها القادرة على تعبيد الطريق نحو ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وتشرع الاختلاف على أساس الحوار والتواصل، ثم تكون إطلالتها بوجه إنساني مقبول، وهذا هو الشرط الاجتماعي حتى تكون دولة الحق والقانون في النهاية هي تلك الدولة القائمة على العدالة الاجتماعية، وعلى نظام سياسي يضمن المشاركة ويحميها ويلتزم بنتائجها.

المنارة للاستشارات

الهوامـــــش

1. مركز دراسات الوحدة العربية : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (مجموعة من المؤلفين)، بيروت، نوفمبر 1986، ص63.
2. فيليب برو :علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 01 ، 1998، ص300.
3. عبد الهادي الجوهري :علم الاجتماع السياسي مجاله وتطوره (في) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص159.
4. عبد الهادي الجوهري : المشاركة الشعبية والتنمية (في) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص159.
5. مركز دراسات الوحدة العربية : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص64.
6. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص300-301.
7. محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص160.
8. عزيزة محمد السيد : السلوك السياسي –النظرية والواقع، مصر، دار المعارف، ط01، 1994، ص40.
9. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص301.
10. عزيزة محمد السيد : السلوك السياسي، مرجع سابق، ص32.
11. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص336.
12. نفس المرجع ، ص176-177.
13. محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، مرجع سابق، ص154-155.
14. عزيزة محمد السيد : السلوك السياسي، مرجع سابق، ص32.
15. نفس المرجع، ص32.
16. نفس المرجع، ص33.
17. نفس المرجع، ص34.
18. مركز دراسات الوحدة العربية : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص65-66.
19. عزيزة محمد السيد : السلوك السياسي، مرجع سابق، ص32.
20. نفس المرجع، ص38.
21. محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، مرجع سابق، ص161-162.
22. عزيزة محمد السيد : السلوك السياسي، مرجع سابق، ص48-49
23. عثمان رسلان: منهجية الوعي السياسي، قضايا دولية، عدد 137، 1992، ص 16.
24. محمود قظام السرحان: مفهوم القيادات الشبابية ودورها في تنمية المجتمع، مجلة الخفجي، أكتوبر 1994، ص34-35.
25. مركز دراسات الوحدة العربية : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص67.
26. نفس المرجع، ص67.
27. نفس المرجع، ص68.
28. أحمد جزولي، دولة الحق والقانون في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 211، 1996،ص53.
29. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص338-339.
30. أحمد جزولي، دولة الحق والقانون في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 56.
31. نفس المرجع ، ص57.

المنارة للاستشارات